مؤلف جماعي

رهانات وتحديات تفعيل الجهوية المتقدمة بالمغرب

رؤى متقاطعة

الجزء الأول

تقديم

ذ. عثمان الزياني

أستاذ التعليم العالي

جامعة محمد الأول - وجدة

تنسيق

ذ. صالح أزحاف

أستاذ محاضر مؤهل

جامعة محمد الأول - وجدة

رشيد حاسين

باحث جامعي

جامعة محمد الأول - وجدة

2025

الفهرس

تقديم 7

الفصل الأول: الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز الإداري ورهانات التنمية المستدامة 11

المبحث الأول: الالتقائية في السياسات العمومية الترابية 14

المطلب الأول: مظاهر الالتقائية في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، المراسيم التطبيقية، وميثاق اللاتمركز الإداري 17

الفرع الأول : تجليات الالتقائية في القوانين التنظيمية والمراسيم التطبيقية للجماعات الترابية 18

الفقرة الأولى : الالتقائية وأهم المبادئ الموجهة في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 19

الفقرة الثانية : منهجية بلورة السياسات العمومية الترابية والالتقائية: برنامج تنمية الجهة نموذجًا 23

الفرع الثاني: اللاتمركز الإداري: لازمة أساسية للامركزية لترسيخ الالتقائية في السياسات العمومية الترابية 26

الفقرة الاولى: الجهة والوالي: دعامتان محوريتان لتحقيق الالتقائية في إطار اللاتمركز الإداري 27

الفقرة الثانية: دور الآليات المؤسساتية والتعاقدية في تحقيق الانسجام والتكامل بين السياسات العمومية داخل المجال الترابي 31

المطلب الثاني : حدود الالتقائية ومداخل تفعيلها في السياسات العمومية الترابية 38
الفرع الأول : العوائق البنيوية والتنظيمية في تفعيل الالتقائية في السياسات العمومية الترابية 39
الفقرة الأولى: العوائق التدبيرية وإشكالية النخبة في تفعيل التقائية سياسات الجماعات العمومية الترابية 39
الفقرة الثانية: أعطاب لازمة اللاتمركز الإداري وأثرها على تفعيل الالتقائية الترابية 43
الفرع الثاني: مداخل فعالية السياسات العمومية الترابية بين تفعيل اللاتمركز وتأهيل النخب والتمكين المالي 47
الفقرة الأولى: تعزيز فعالية اللاتمركز الإداري كمدخل لالتقائية السياسات الترابية 47
الفقرة الثانية : تأهيل النخب والموارد البشرية كشرط جوهري لفعالية سياسات الجماعات العمومية الترابية 49
المبحث الثاني: الحكامة المائية واستدامة التنمية الترابية 56
المطلب الأول: الموارد المائية والتنمية المستدامة: الاجهاد المائي وحكامة التدبير 57
الفرع الأول: الاجهاد المائي والحكامة المائية 58
الفقرة الأولى: الموارد المائية بين الندرة وحكامة التدبير 58
الفقرة الثانية: الحكامة المائية: المبادئ والأبعاد 60
الفرع الثاني: الماء والتنمية المستدامة 64
الفقرة الأولى: الماء ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 64
الفقرة الثانية: أهداف التنمية المستدامة والتنمية الترابية 67
المطلب الثاني: التدبير الترابي للماء ورهانات التنمية الترابية المستدامة 70

الفرع الأول: التدبير الترابي لقطاع الماء..... 71
الفقرة الأولى: المستوى الجهوي..... 71
الفقرة الثانية: المستوى الإقليمي والجماعي..... 73
الفرع الثاني: الماء ورهانات التنمية الترابية المستدامة..... 75
الفقرة الأولى: الماء في البرامج الترابية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة..... 76
الفقرة الثانية: ندرة الموارد المائية والاستراتيجية الجهوية لاقتصاد الماء..... 78
المبحث الثالث: السياسة الترابية البيئية في ظل التغيرات المناخية والإجهاد المائي..... 82
المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة الترابية البيئية بالمغرب..... 83
الفرع الأول: المرجعيات الدستورية والتشريعية المنظمة للسياسة الترابية البيئية بالمغرب..... 84
الفقرة الأولى: الإطار الدستوري والتنظيمي للاختصاصات البيئية للجماعات الترابية..... 84
الفقرة الثانية: المرجعيات القطاعية والتحديات المؤسساتية في تفعيل التمكين البيئي الترابي..... 86
الفرع الثاني: الإشكالات القانونية والمؤسساتية في تفعيل السياسة الترابية البيئية..... 89
الفقرة الأولى: اختلالات توزيع الاختصاصات البيئية وتحديات التنزيل المؤسساتي..... 89
الفقرة الثانية: أزمة التنزيل في ضوء أعطاب اللاتمركز وتحديات الحكامة البيئية..... 92
المطلب الثاني: سبل تعزيز فعالية السياسة الترابية البيئية في ظل الجهوية المتقدمة..... 95
الفرع الأول: آليات الحكامة البيئية الجهوية في ظل الجهوية المتقدمة..... 96
الفقرة الأولى: الجهوية البيئية بين المبدأ الدستوري والقصور في التفعيل..... 96

الفقرة الثانية: الاختلالات المؤسساتية التي تعرقل فعالية الحكامة البيئية الجهوية..... 98
الفرع الثاني: الرقابة القضائية والمجتمعية على السياسة الترابية البيئية 100
الفقرة الأولى: الرقابة القضائية كضمانة للشرعية البيئية الترابية 101
الفقرة الثانية: الرقابة المجتمعية كآلية ديمقراطية لتصحيح السياسات البيئية الترابية 103
المبحث الرابع: المجموعات الصحية الترابية ورهان تحقيق العدالة المجالية الصحية 107
المطلب الأول: الأسس المرجعية والإطار القانوني المنظم للمجموعات الصحية الترابية 109
الفرع الأول: إشكالات توزيع الموارد الصحية وإصلاح المنظومة في ضوء مبدأ العدالة المجالية وإحداث المجموعات الصحية الترابية 109
الفقرة الأولى: واقع البنية التحتية الصحية: عائق أساسي أمام تحقيق العدالة المجالية الصحية 110
الفقرة الثانية: سوء توزيع الموارد البشرية 114
الفرع الثاني: الإطار المرجعي لإحداث المجموعات الصحية الترابية: المرتكزات والتوجهات الأساسية 116
الفقرة الأولى: الأسس المرجعية ذات البعد التوجيهي 116
الفقرة الثانية: المرتكزات القانونية 120
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للمجموعات الصحية الترابية..... 122
الفرع الأول: الخصائص التنظيمية والوظيفية للمجموعات الصحية الترابية..... 123
الفقرة الأولى: الخصائص التنظيمية للمجموعات الصحية الترابية 124
الفقرة الثانية: الخصائص الوظيفية للمجموعات الصحية الترابية 129

الفرع الثاني: المجموعات الصحية الترابية بين آليات الاشتغال وإكراهات التنزيل 132
الفقرة الأولى: آليات تعزيز العرض الصحي على المستوى الترابي 132
الفقرة الثانية: المجموعات الصحية الترابية وإكراهات التنزيل 137
الفصل الثاني: تحديات تمويل البرامج الاستثمارية للجهات وسؤال النجاعة 145
المبحث الأول: المناطق الصناعية وتعزيز الجاذبية الترابية للاستثمار المنتج 147
المطلب الأول: الصلاحيات الاستراتيجية للجهة لتعزيز التنافسية الاستثمارية على المستوى الترابي 148
الفرع الأول: الجهة دعامة رئيسية لاستقطاب وتوطين الاستثمار المنتج 150
الفقرة الأولى: اختصاصات الجهة في إطار الجهوية المتقدمة 150
الفقرة الثانية: الآليات القانونية المتاحة للجهة لتعزيز التنافسية الاستثمارية على المستوى المحلي 155
الفرع الثاني: التسويق الترابي كأداة لتعزيز الجاذبية الترابية 160
الفقرة الأولى: تشخيص الحالة الراهنة لواقع تراب الجهة 160
الفقرة الثانية: تحديد الخيارات الاستراتيجية للتراب وتنفيذها 163
المطلب الثاني: المناطق الصناعية كآلية لجذب الاستثمارات المنتجة 169
الفرع الأول: التوجيه القانوني والتخطيط الاستراتيجي لتطوير المناطق الصناعية 170
الفقرة الأولى: الإطار القانوني لتطوير المناطق الصناعية ودوره في جذب الاستثمارات المنتجة 170
الفقرة الثانية: التخطيط الوطني لتطوير المناطق الصناعية 175
الفرع الثاني: تسويق وتدبير وتثمين المناطق الصناعية لتعزيز جاذبية الاستثمارات المنتجة 178
الفقرة الأولى: تسويق وتثمين المناطق الصناعية 178

الفقرة الثانية: تدبير المناطق الصناعية 181
المبحث الثاني: البرامج الجهوية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة 185
المطلب الأول: الجهوية المتقدمة وآفاق التنمية الاقتصادية بالمغرب 186
الفرع الأول: أهمية الجهوية المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار 187
الفقرة الأولى: دور الجهوية المتقدمة في تعزيز الاستثمار 188
الفقرة الثانية: المقاربة الجهوية لتوزيع الاستثمارات 194
الفرع الثاني: الخصائص المميزة للبرامج الجهوية لتمويل و تشجيع الاستثمار 198
الفقرة الأولى: مساهمة المقاولات الصغرى و المتوسطة في الاقتصاد الوطني 199
الفقرة الثانية: إعادة توزيع الاختصاصات بين الجهة والدولة مدخل أساسي لإنجاح الجهوية المتقدمة 203
المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة 208
الفرع الأول: البعد المؤسساتي للمقاولات الصغرى و المتوسطة 209
الفقرة الأولى: تأثير التمويل على استدامة المقاولات الصغرى و المتوسطة 209
الفقرة الثانية: المراكز الجهوية للاستثمار كأداة لبلورة سياسة القرب 215
الفرع الثاني: آليات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة 220
الفقرة الأولى: البرامج الوطنية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة 221
الفقرة الثانية: البرامج الجهوية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة 225
المبحث الثالث: الجهوية المتقدمة وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: بين الفرص والتحديات 228

المطلب الأول: دور الجهوية المتقدمة في تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة 230
الفرع الأول: تحسين البنية التحتية كعامل رئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ... 231
الفقرة الأولى: تطوير شبكات النقل والمواصلات 231
الفقرة الثانية: دعم البنية التحتية الرقمية والطاقة المتجددة 235
الفرع الثاني: تأثير الحوافز الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 239
الفقرة الأولى: الإعفاءات الضريبية والتحفيزات المالية 240
الفقرة الثانية: تعزيز البحث العلمي والشراكة بين القطاعين العام والخاص 244
المطلب الثاني: العوائق الهيكلية أمام تحقيق العدالة المجالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 246
الفرع الأول: إشكالية التمركز الإداري وضعف القرار الاستثماري الجهوي 247
الفقرة الأولى: غياب الاستقلال المالي والتخطيط التشاركي 248
الفقرة الثانية: ضعف آليات التتبع والتقييم 252
الفرع الثاني: اختلالات التخطيط المالي وصعوبات التفعيل المؤسساتي 256
الفقرة الأولى: هشاشة الإطار المالي الجهوي 257
الفقرة الثانية: ضعف التفعيل المؤسساتي 259
المبحث الرابع: الجهوية المتقدمة وآليات تمويل التنمية الترابية 264
المطلب الأول: تشخيص التمويل الترابي للتنمية الجهوية 265
الفرع الأول: الجهوية المتقدمة ومحدودية التمويل الترابي 266
الفقرة الأولى: الموارد العادية في مالية الجهة 266

الفقرة الثانية: الموارد الاستثنائية للمالية الجهوية "القروض" 271
الفرع الثاني: آليات الدولة لتجاوز العجز في تمويل التنمية الجهوية 275
الفقرة الأولى: الآليات القانونية لدعم التنمية الجهوية "الصناديق المحدثة لفائدة الجهات" 275
الفقرة الثانية: الاستثمار العمومي للدولة للنهوض بالتنمية الجهوية 279
المطلب الثاني: التنمية الجهوية واستشراف تمويل التنمية الترابية 281
الفرع الأول: تعزيز المالية الجهوية لرفع تحديات التنمية الترابية 282
الفقرة الأولى: تحديث نظام الموارد الجبائية الخاص بالجهات 283
الفقرة الثانية: الرفع من الموارد المرصودة للدولة لفائدة الجهات 287
الفرع الثاني: تنويع أشكال التمويل الترابي للتنمية الجهوية 292
الفقرة الأولى: التمويل التشاركي للتنمية الجهوية عبر التعاقد بين الدولة والجهات.. 292
الفقرة الثانية: الانفتاح على مؤسسات الائتمان الوطنية والأجنبية للتمويل الترابي الجهوي 295
الفصل الثالث: الانتقال الرقمي والحكامة الترابية 299
المبحث الأول :التحول الرقمي للجماعات الترابية 301
المطلب الأول: الإطار النظري والقانوني للتحول الرقمي للجماعات الترابية 302
الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده في تدبير الشأن الترابي 303
الفقرة الأولى: تعريف التحول الرقمي ومكوناته الأساسية 303
الفقرة الثانية: أبعاد التحول الرقمي في تحسين تدبير الجماعات الترابية 306
الفرع الثاني: الأسس القانونية والمؤسساتية للتحول الرقمي في المغرب 308
الفقرة الأولى: الإطار الدستوري والقانوني الداعم لرقمنة الجماعات الترابية 308

الفقرة الثانية: الأدوار المؤسساتية في تنفيذ وتطوير الرقمنة على المستوى الترابي.....312
المطلب الثاني: الخدمات الرقمية للجماعات الترابية ورهانات استكمال ورش الرقمنة 315
الفرع الأول: الخدمات الرقمية المقدمة من طرف الجماعات الترابية 316
الفقرة الأولى: الإطار القانوني لرقمنة خدمات الحالة المدنية.....317
الفقرة الثانية: التحول الرقمي في مالية الجماعات الترابية 319
الفرع الثاني: التحديات والرهانات المستقبلية لاستكمال رقمنة الجماعات الترابية.....322
الفقرة الأولى: الإكراهات القانونية والبشرية والتقنية.....322
الفقرة الثانية: الآفاق والرهانات الاستراتيجية لتكريس التحول الرقمي.....323
المبحث الثاني: الحق في الحصول على المعلومة كآلية لترسيخ الحكامة الترابية 325
المطلب الأول: الحق في الحصول على المعلومات بين الإطار القانوني والتنزيل الترابي 327
الفرع الأول: الإطار القانوني الدولي والوطني للحق في الحصول على المعلومات.....328
الفقرة الأولى: الحق في الحصول على المعلومات في القانون الدولي لحقوق الانسان ...329
الفقرة الثانية: الحق في الحصول على المعلومات في التشريع الوطني.....333
الفرع الثاني: تجليات الحق في الحصول على المعلومة من خلال القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.....338
الفقرة الأول: حق المنتخبين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجماعات الترابية.....339
الفقرة الثانية: حق المواطنين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجماعات الترابية.....341

المطلب الثاني: الحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية: مداخل التفعيل وتحديات التنزيل 344
الفرع الأول: مداخل تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية 345
الفقرة الأولى: الرقمنة كمدخل لتعزيز الحق في الحصول على المعلومات الجماعات الترابية 346
الفقرة الثانية: دور المجتمع المدني في إعمال الحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية 348
الفرع الثاني: تحديات إعمال الحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية 352
الفقرة الأولى: التحديات القانونية للحق في الحصول على المعلومات 352
الفقرة الثانية: العراقيل الإدارية للحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية 355
المبحث الثالث: حوكمة التدبير المالي للجهة من خلال الميزانية التشاركية 360
المطلب الأول: الإطار الأساسي للجهوية المتقدمة 362
الفرع الأول: الأساس القانوني والتنظيمي للجهوية المتقدمة 362
الفقرة الأولى: المحددات القانونية للجهوية المتقدمة 362
الفقرة الثانية: المبادئ القانونية المحددة لمدى نجاعة البرامج والمشاريع التنموية للجهات 366
الفرع الثاني: تشخيص واقع التدبير المالي للجهة ومدى متطلبات الحوكمة 370
الفقرة الأولى: قراءة في واقع التدبير المالي الجهوي 370
الفقرة الثانية: إشكالية تمويل التنمية الجهوية 373
المطلب الثاني: أسس تفعيل الميزانية التشاركية كمنطلق لحوكمة تدبير مالية الجهة 376
الفرع الأول: الحكامة الجيدة مقاربة أساسية في التدبير الترابي الحديث 377

الفقرة الأولى: الحكامة الترابية كأحد المقومات الحديثة في التدبير الترابي 377
الفقرة الثانية: الديمقراطية المحلية التشاركية جوهر الحكامة الترابية 378
الفرع الثاني: دور الميزانية التشاركية في ترسيخ الحكامة المالية كآلية لتسريع وتيرة التنمية الترابية 385
الفقرة الأولى: منهجية تطبيق "الميزانية التشاركية" كآلية لحوكمة التدبير المالي الجهوي 386
الفقرة الثانية: القرار المشترك محدد أساسي في تحقيق الحكامة المالية من خلال الميزانية التشاركية 390
المبحث الرابع: تحديث القوانين المرتبطة بالجهوية المتقدمة بالمغرب –دراسة مقارنة 393
المطلب الأول: تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للجهوية المتقدمة في المغرب 394
الفرع الأول: الإطار الدستوري والقانوني للجهوية المتقدمة 395
الفقرة الأولى: مرتكزات الجهوية المتقدمة في دستور 2011 395
الفقرة الثانية: التوجيهات الملكية بمثابة خارطة طريق لتحديث القوانين المرتبطة بالجهوية 403
الفرع الثاني: الإطار التنظيمي وآليات تنزيل الجهوية المتقدمة 407
الفقرة الأولى: التنظيم الإداري والمالي للجهات وفق القوانين الحديثة 407
الفقرة الثانية: اللاتمركز الإداري كوسيلة لتنزيل الجهوية المتقدمة على المستوى الجهوي 414
المطلب الثاني: مقارنة التجربة المغربية بنماذج دولية في تحديث قوانين الجهوية 418
الفرع الأول: دراسة الأنماط القانونية بين المغرب وبعض الدول الرائدة في الجهوية 419

الفقرة الأولى: التجربة الفرنسية 420
الفقرة الثانية: التجربة الألمانية 423
الفرع الثاني: تحديات وآفاق تفعيل النصوص القانونية الخاصة بالجهوية 425
الفقرة الأولى: التحديات المرتبطة بتفعيل النصوص القانونية 426
الفقرة الثانية: آفاق تفعيل النصوص القانونية 428
الفصل الرابع: الجهوية المتقدمة بين رهانات الإدماج وسؤال النخب 431
المبحث الأول :مغاربة العالم في الجهوية المتقدمة الفرص والتحديات 434
المطلب الأول: التحديات التي تواجه مغاربة العالم في تنزيل الجهوية المتقدمة 435
الفرع الأول: التحديات السياسية والإدارية لمغاربة العالم في الجهوية المتقدمة 436
الفقرة الأولى: غياب رؤية استراتيجية شاملة والدعم المؤسساتي لمغاربة العالم 436
الفقرة الثانية: ضعف التمثيلية السياسية والاندماج الاجتماعي لمغاربة العالم 440
الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة 442
الفقرة الأولى: صعوبة الاستثمار لمغاربة العالم ومحدودية فرص في المشاريع التنموية.. 443
الفقرة الثانية: صعوبة الاندماج لمغاربة العالم والتأقلم الاجتماعي داخل جهاتهم الأصلية 446
المطلب الثاني: الفرص والآفاق المتاحة لمغاربة العالم في الجهوية المتقدمة 449
الفرع الأول: مساهمة مغاربة العالم في التنمية الجهوية 450
الفقرة الأولى: الاستفادة من السياسات الحكومية في دعم الاستثمار بالجهات 450
الفقرة الثانية: استثمار مغاربة العالم في القطاعات الاستراتيجية 453
الفرع الثاني: مبادرات مغاربة العالم في التنمية الجهوية 457
الفقرة الأولى: دعم نقل المعرفة والتكنلوجيا والخبرات الدولية 458

الفقرة الثانية: إسهام مغاربة العالم في الشراكات الدولية للجهات..... 461
المبحث الثاني: الجهوية المتقدمة وسؤال إدماج المهاجرين غير النظاميين بالمغرب الفرص والتحديات..... 464
المطلب الأول: المرتكزات القانونية والمؤسساتية لإدماج المهاجرين في إطار الجهوية المتقدمة..... 466
الفرع الأول: المرتكزات التعاهدية والقانونية لإدماج المهاجرين محليا..... 466
الفقرة الأولى: ادماج المهاجرين من منظور الاتفاقيات الدولية المصادقة ودستور المملكة..... 467
الفقرة الثانية: البعد الهجروي في الخطب الملكية ومحدداته في التشريعات والمخططات الوطنية..... 472
الفرع الثاني: المرتكزات المؤسساتية لإدماج المهاجرين على المستوى الجهوي..... 477
الفقرة الأولى: المصالح اللامركزة والتمثيليات الجهوية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق المهاجرين..... 478
الفقرة الثانية: مؤسسات تربية معنية بتنزيل سياسات الهجرة الوطنية وإدماج المهاجرين غير النظاميين..... 483
المطلب الثاني: التنزيل الجهوي لسياسة إدماج المهاجرين بين البرامج القطاعية والبرامج الترابية..... 486
الفرع الأول: البرامج القطاعية لإدماج المهاجرين على مستوى المصالح اللامركزة..... 486
الفقرة الأولى: ملامح الادماج الاقتصادي للمهاجرين على مستوى المصالح اللامركزة جهويا..... 487
الفقرة الثانية: مجهودات المصالح الجهوية لإدماج المهاجرين في الخدمات الاجتماعية والقضائية..... 491

الفرع الثاني: مجهودات الجهات الترابية لإدماج المهاجرين جهة الشرق نموذجا.....496
الفقرة الأولى: الشراكات الدولية والوطنية لإدماج المهاجرين في التنمية الجهوية 497
الفقرة الثانية : ادماج المهاجرين من خلال الشراكة مع جمعيات مهتمة بالهجرة بإقليم الناظور.....500
المبحث الثالث: الجهة وابتكار آليات تمويلية جديدة.....505
المطلب الأول: التمويل المبتكر لتمويل التنمية الجهوية، المفهوم والمبادئ والفوائد...506
الفرع الأول: التمويل المبتكر المفهوم والمبادئ.....507
الفقرة الأولى: مفاهيم عامة حول آلية التمويل المبتكر.....507
الفقرة الثانية: سياق ودواعي اللّجوء إلى التمويل المبتكر.....509
الفرع الثاني: فوائد التمويلات المبتكرة والمبادئ المؤطرة لها.....511
الفقرة الأولى: فوائد التمويل المبتكر.....511
الفقرة الثانية: مبادئ أدوات وآليات التمويل المبتكرة.....512
المطلب الثاني: آليات التمويل المبتكر والتحدّيات التي تطرحها.....514
الفرع الأول: أهم الآليات المبتكرة لتمويل للتنمية.....515
الفقرة الأولى: الآليات التمويلية المبتكرة المباشرة والحمائية.....515
الفقرة الثانية: الآليات التمويلية المبتكرة التضامنية والتقنية.....521
الفرع الثاني: التحدّيات التي تواجه التمويل المبتكر للجهات.....527
الفقرة الأولى: التحدّيات المرتبطة بالإطار القانوني والمؤسساتي.....527
الفقرة الثانية: التحدّيات المالية والتقنية والثقافية والاجتماعية.....528
الفقرة الثالثة: التحديات السياسية والبيئية والاقتصادية.....529
المبحث الرابع: إنتاج النخب الترابية الجهوية وتحديات تنمية الجهة.....530

المطلب الأول: الآليات القانونية والنسق السياسي لإنتاج النخب الترابية 531
الفرع الأول: الآليات القانونية لإنتاج النخب الترابية 532
الفقرة الأولى: التقطيع الانتخابي الجهوي 532
الفقرة الثانية: عملية انتخاب أعضاء مجالس الجهات 541
الفرع الثاني: إشكالية انتقاء النخب الترابية وفق القانون التنظيمي للأحزاب السياسية وأنظمتها الأساسية 546
الفقرة الأولى: إشكالية انتقاء النخب الترابية وفق القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية 546
الفقرة الثانية: اختيار المترشحين وفق الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية 551
المطلب الثاني: الاختصاصات التنموية ومبادئ التدبير ومدى قدرة النخب المفرزة على رفع تحديات التنمية 554
الفرع الأول: آليات تنفيذ الاختصاصات التنموية المسندة إلى مجالس الجهات ومقارنتها 555
الفقرة الأولى: آليات تنفيذ الشؤون التنموية للجهة 556
الفقرة الثانية: مقارنة بين برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب ومنهجية إعدادهما 564
الفرع الثاني: المبادئ العامة للتدبير الترابي وإشكالية النخب السياسية الجهوية المفرزة 570
الفقرة الأولى: المبادئ العامة للتدبير الترابي 571
الفقرة الثانية: دراسة النخب المفرزة، جهة الشرق نموذجا 573
خاتمة 581
الفهرس 585

مطبعة الأمنية - الرباط

300 د. للجزءين

مؤلف جماعي

رهانات وتحديات تفعيل الجهوية المتقدمة بالمغرب

رؤى متقاطعة

الجزء الثاني

تقديم

ذ. أحمد أجعون

أستاذ التعليم العالي

عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بالنيابة

جامعة ابن طفيل - القنيطرة

تنسيق

ذ. صالح أزحاف

أستاذ محاضر مؤهل

جامعة محمد الأول - وجدة

طارق جداييني

أستاذ محاضر مؤهل

جامعة محمد الأول - وجدة

2025

الفهرس

تقديم

ذ. أحمد أجعون 5

المحور الأول: الجهوية المتقدمة في زمن الرقمنة 9

التوأمة الرقمية: رافعة المغرب نحو جهات ذكية وتنمية مستدامة

ذ. عثمان الزياني 11

الجهوية المتقدمة ورهان التحول الرقمي: أية حكامة ترابية؟

ذ.عبد الواحد الخمال 49

تحديات رقمنة إدارات الدولة والجماعات الترابية ومفاتيح الانتقال الناجح

ذ. مصطفى عبدي 72

الإدارة الرقمية ورهان التحديث بالجماعات الترابية

ذ.أشرف ابن كيران 104

المحور الثاني: الجهوية المتقدمة بين المقترب البيئي والتدبيري 135

تمويل التغيرات المناخية بالمغرب: مقاربة ترابية

ذ. محمد صدوقي 137

تقوية مناخ الاستثمار بالجهات ورهانات خلق أقطاب مينائية

ذ. مولود اسباعي 159

الجهوية المتقدمة من منظور ضبط التسيير: تحليل نظري

ذ.عبد الرحمان طوبطو 194

مسألة التقسيم العمودي للسلطة بين الدولة والجهات وسؤال التنمية الترابية بالمغرب

ذ. صلاح الدين كرزابي 212

المحور الثالث: الجهوية المتقدمة في بعدها المالي والتنموي 233

الجوانب المالية للجهوية المتقدمة

ذ. محمد الوالي 235

التنمية الجهوية المندمجة بجهة الشرق: نحو تجاوز التفاوتات المجالية وتحقيق الاستدامة التنموية

ذ. المصطفى قريشي 255

أي جدوى من إحداث الجماعات الترابية لشركات التنمية؟

ذ. طارق جدايني 288

مغرب الجهات في ضوء متطلبات تنزيل النموذج التنموي الجديد

ذ. فؤاد الفتوحي 313

المحور الرابع: الجهوية المتقدمة بين البعد الإنساني والمنطلق الدستوري 359

الجهوية كمدخل للتنمية البيئية وتنزيل حق الشعوب في تقرير مصيرها

ذ. خالد شيات 361

تدبير الأزمات في محك تنازع الاختصاص على المستوى الترابي

ذة. فتيحة بشتاوي 379

القيمة المعيارية للتدبير الحر للجماعات الترابية – دراسة في ضوء الاجتهاد القضائي الدستوري الفرنسي–

ذ. احمد حجاجي 392

التدبير الجهوي وسؤال فعلية الحقوق والحريات الأساسية

ذ. صالح أزحاف..... 424

المحور الخامس: الجهوية المتقدمة بين سؤال النجاعة والتقييم 443

الجهوية المتقدمة بالمغرب واختصاص تحقيق التنمية الجهوية بعد عقد من الزمن

ذ. يوسف البحياوي 445

عقد وزيادة من التشارك والتشاور العمومي والترابي؛ في تقييم الاعتماد والممارسة مقارناتيا

ذ.مصعب التجاني..... 457

الموارد البشرية للجهات وسؤال النجاعة التدبيرية

ذ. الصبار طيبي..... 494

المحدد التدبيري وتقوية المقاربة التنموية للجهات دراسة تقييمية لمحدودية النظام المالي والبشري بالجهات ورهانات التحديث

ذ. هشام العقراوي..... 519

مطبعة الأمنية - الرباط

300 د. للجزءين